

الفصل الثالث

خبرات الدول والدروس المستفادة منها في الحالة المصرية

obeikandi.com

خبرات الدول والدروس المستفادة منها في الحالة المصرية

٣-١ مقدمة

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً رئيسياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير المعلومات لدعم اتخاذ القرار في معالجة قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في دعم القطاع الخاص الذي يقع على عاتقه زيادة الاستثمارات وخلق فرص العمل ورفع مستوى معيشة الأفراد وصولاً إلى مجتمع الرخاء. ولذلك فقد ركزت الدول المتقدمة والدول النامية على السواء على تطوير البنية الأساسية القومية للاتصالات والمعلومات لبناء صناعة قومية تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة مع إعداد أجيال من الشباب القادر على التعامل مع هذه التكنولوجيا وتطويعها لخدمة التنمية وصولاً إلى مجتمع ديناميكي يتمتع بالشفافية في المعلومات وسرعة إتخاذ القرار فيما يسمى الآن بمجتمع المعلومات العالمي (GIS) Global Information Society.

ومن هذا المنطلق فإن الحكومات في شتى أنحاء العالم تهتم بتطوير الخطط سواء كان بمفردها أو بالاشتراك مع المؤسسات العالمية للتعامل مع مجتمع المعلومات الجديد. وهذه الخطط وإن كانت تخص دولة بعينها لكنها جميعاً تشترك في هدف واحد وهو الاستفادة من التقدم الهائل في مجال الاتصالات والمعلومات لخدمة المواطنين. فلا غرابة أن نرى أن الأسس والسيناريوهات التي تبني عليها عمليات التطوير متشابهة وهي كما يلي:

- التحول من القطاع العام إلى قطاع الأعمال.

- التحول نحو التخصصية.

- المنافسة.

- استثمارات القطاع الخاص.

وهذه الأسس توجد في توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات وفي الخطط القومية لدول كثيرة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية، وأستراليا، والمكسيك.

ومصر تواجه منافسة شرسة سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى الدولي من الدول التي تعتبر نفسها نقط انطلاق في الاتصالات Telecommunication Hubs. ولا بد لمصر أن تعد نفسها بالخطط المناسبة للتطوير مع تشجيع المستثمرين للمشاركة في عمليات التطوير.

٣-٢ نماذج التطوير:

لا يوجد نموذج قياسي لعملية التطوير في قطاع الاتصالات والمعلومات ولا توجد دولتان متشابهتان تماماً في مسار التطوير. وتبين الجداول رقم (١٨)، (١٩)، (٢٠) ملخصاً للطرق التي اتبعتها بعض الدول في عمليات التطوير حيث يعطي الجدول رقم (١٨) السياسات المتبعة في التطوير في بعض الدول. ويعطي الجدول رقم (١٩) بداية التخطيط في بعض الدول النامية للتحول إلى التخصصية. ويبين الجدول رقم (٢٠) عمليات التخصصية في بعض الدول النامية والتي تحولت إلى دول صناعية في السنوات الأخيرة (١٣)، (٤١).

الجدول رقم (١٨)

أنشطة تطوير قطاع الاتصالات والمعلومات في بعض الدول

المملكة المتحدة	تايلاند	الفلبين	المغرب	المكسيك	ماليزيا	المجر	ألمانيا	النشاط / الدولة
X		X		X	X	X	X	فصل التشغيل عن التنظيم
X		X		X	X	X	X	التحول إلى قطاع الأعمال
X		X		X	X	X	X	انفصال البريد عن الاتصالات
X		X		X	X	X	X	الخصخصة
	X			X	X	X	X	الاستثمار في القطاع الخاص
X		X		X	X	X	X	المنافسة في بعض الأسواق
X		X		٢٠٠١	X	٢٠٠٢	X	المنافسة في جميع الأسواق

الجدول رقم (١٩)

خطة المخصصة في بعض الدول النامية (التي أمكن الحصول عليها) (٢٧)

الدخل	سنة خطة المخصصة	دخل الفرد في العام (دولار) (GDP Per Capita)	١٩٩٤ كثافة الاتصالات تليفون لكل ١٠٠ فرد
دخل منخفض			
البانيا	١٩٩٦	٣٣٣	١,٣٩
ساحل العاج	١٩٩٥	٦٩٦	,٧٩
غانا	١٩٩٦	٣٧٨	,٣٠
هندوراس	١٩٩٧	٥٩٩	٢,٣٩
الهند	١٩٩٥	٢٥٧	١,٠٧
نيكاراجوا	١٩٩٦	٤٥٢	١,٦٨
سيريلانكا	١٩٩٥	٥٣٢	١,٠٠
أوغندا	١٩٩٥	٢٢٣	٠,١٩
زامبيا	١٩٩٦	٣٨٩	٠,٨٧
دخل متوسط منخفض			
بوليفيا	١٩٩٥	٧١٤	٣,٠٤
الرأس الأخضر	١٩٩٥	٨١٥	٤,٨٧
تشيكوسلوفاكيا	١٩٩٥	٣٠٦٢	٢٠,٨٩
السلفادور	١٩٩٧	١٣٨٩	٤,١٨
إندونيسيا	١٩٩٥	٧٦٣	١,٣٣
ملاوفا	١٩٩٦	١٣٠٩	١٢,٣٥
المغرب	N/A	٢٧١	٣,٧٥
بنما	١٩٩٦	٢٥٠٣	١١,١١
براجواي	١٩٩٦	١٤٦٧	٣,٠٦
الفلبين	N/A	٨١٧	٣,٠٦
بولندا	١٩٩٧	٢٢٣٤	١٣,٠٦
تاييلاند	١٩٩٥	٢١٠٣	٤,٦٩

مما سبق يتضح أن عمليات التطوير حتى الآن في قطاع الاتصالات والمعلومات في الدول المتقدمة أو الدول النامية تتبع إلى حد ما الخطوات التالية:

- ١ - فصل عمليات التنظيم عن التشغيل.
- ٢ - تحويل عمليات التشغيل إلى هيئات تتبع قطاع الأعمال.
- ٣ - فصل البريد عن الاتصالات.
- ٤ - إنشاء جدول زمني لعمليات الخصخصة في تشغيل الاتصالات.
- ٥ - تشجيع مشاركة القطاع الخاص.
- ٦ - دعم عمليات المنافسة بطرق مرحلية.

وجدير بالذكر أن إنشاء جهاز تنظيمي منفصل عن جهاز التشغيل يعتبر ضرورة لإعطاء عمليات التشغيل مقدرة كبيرة على الحركة والعمل الاقتصادي. فهناك دول كثيرة منها فرنسا، وألمانيا، وماليزيا قد تمكنت من تحسين الأداء في مواجهة الطلب على الاتصالات وتقليل الاختناقات في الشبكات بواسطة جهاز تشغيل منفصل ذاتياً وله استقلاله في الإدارة والتفرغ لخدمة العملاء وتنظيم أداء العمليات التجارية.

ولكن وجود جهاز تنظيمي ناجح هي عملية معقدة في سياسة التطوير بسبب وجود متغيرات كثيرة لا بد من التغلب عليها. ومن هذه المتغيرات: المعرفة الدقيقة لدور الدولة التنظيمي في الاتصالات والمعلومات، وتحديد الهدف من هذا الدور، والتشابكات بين المؤسسات العامة، وترابطها مع القطاع الخاص.

ولتحديد كيفية إنشاء جهاز تنظيمي ناجح لا بد من الأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

- رسالة عملية التنظيم (mission).
- حدود سلطات التنظيم على عملية التشغيل.
- العلاقة بين جهاز التنظيم والمؤسسات والوزارات والقطاع الخاص.
- تشكيل جهاز التنظيم وطريقة العمل من خلاله.

وبطبيعة الحال فإن خبرات الدول أثبتت أنه لا توجد طريقة مثالية حتى الآن لتشكيل جهاز تنظيمي مثالي. حيث أن إختيار تشكيل الجهاز وطريقة عمله يعكس ظروف الاقتصادية والسياسية والمؤسسية للدولة مثلما هو موضح في الجدول رقم (٢٠) الذي يبين إلى أي مدى تصل استقلالية جهاز التنظيم وتبعيته في بعض الدول.

الجدول رقم (٢٠)

مقدار استقلالية التنظيم عن التشغيل (في بعض الدول التي أمكنا الحصول على بيانات عنها)^(١٣)

ألمانيا	الوزارة تنظم الاتصالات، المنظم والمشغل تحت إشراف الوزارة	وزارة البريد والاتصالات
بلغاريا	شبه تنظيم ذاتي (Semi-autonomous)	جهاز الاتصالات
ماليزيا	الوزارة تنظم الاتصالات، وتمتلك الحكومة معظم أنشطة المشغل	اتصالات ماليزيا
المكسيك	التنظيم والتشغيل تحت إشراف وزارة النقل والمواصلات	قطاع الاتصالات والنقل
المغرب	تنظيم وتشغيل ذاتي من الحكومة (يوجد خطة للتطوير)	الهيئة القومية للاتصالات والبريد
الفلبين	شبه تنظيم ذاتي ولا يوجد علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع التشغيل	الهيئة القومية للاتصالات
تايلاند	تنظيم وتشغيل ذاتي من الحكومة	مؤسسة التليفونات التايلاندية (TOT)، الهيئة القومية للاتصالات التايلاندية (CAT)
المملكة المتحدة	شبه تنظيم ذاتي ولا يوجد علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع التشغيل	مكتب الاتصالات (OFTEL)

ويمكن من خلال تحليل نشاط عمليات الإصلاح في قطاع الاتصالات والمعلومات تحديد عدد من العوامل التي تحكم عملية التنظيم الناجح، نذكر منها:

- الرغبة الأكيدة من القيادة السياسية في إنشاء الجهاز ودعم أعماله.
- قيادة جيدة في جهاز التنظيم تهدف لخدمة المجتمع والمواطنين.
- إدارة جيدة لعملية التنظيم تتطوى على معرفة جيدة بصناعة الاتصالات والمعلومات.
- توافر العمالة المتطورة في مجالات العمل المختلفة.
- وجود نظم إتخاذ قرارات عادلة ذات شفافية ومفتوحة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية.
- تنفيذ أعمال تستجيب للأهداف السياسية العامة للحكومة.

وقد كان إنشاء الجهاز التنظيمي للاتصالات NTC في مصر بقرار من رئيس الجمهورية في مايو ١٩٩٥ له ثلاثة أهداف:

الأول : فصل عملية التنظيم عن التشغيل.

الثاني : تشجيع الإبداع المبني على التطور التكنولوجي وقوي السوق Market forces في مجال الاتصالات والمعلومات .

الثالث : تشجيع الاستثمار في الاتصالات والمعلومات كأحد العوامل العامة في بناء الاقتصاد الوطني.

وبطبيعة الحال فإن الهدف الأول هو هدف إنشائي أما الهدفان الثاني والثالث فهما من الأهداف العامة الضمنية.

ويتطلب الأمر أن تكون هناك في المستقبل القريب أهداف محددة بقانون وليس بقرار. ويمكن أن تحدد القوانين مهام جهاز التنظيم في: وضع المواصفات القياسية، إستخدام الترددات، إجازة الطرازات ، تحديد الطريقة المناسبة للخدمات، قياس جودة الخدمة QOS، شروط ترابط الشركات، منح التراخيص، وكيفية فحص شكاوي المستخدمين.

٣-٣ عرض مفصل لعدد من تجارب الدول في مجال الاتصالات:

سوف نقوم في هذا الجزء باستعراض لتجارب بعض الدول في مجال الاتصالات وهي ماليزيا، والمكسيك، والمغرب، والفلبين. وفي الفصل الرابع نستكمل خبرات دول أخرى في مجال البرمجيات والمعلومات. وهذه الدول هي: الهند، وإسرائيل، وإنجلترا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، والولايات المتحدة. وذلك طبقاً لما أمكننا الحصول عليه من مراجع علمية.

٣-٣-١ ماليزيا (٢٩)

ملخص عن موقف الاتصالات في ماليزيا

- * كثافة الخطوط التليفونية (١٩٩٤): ٦٩, ١٤ خط/١٠٠ شخص
- * الهدف المخطط للكثافة التليفونية:

- عام ٢٠٠٣ ٢٠ خط/١٠٠ شخص

- عام ٢٠٢٠ ٥٠ خط/١٠٠ شخص

* عائد الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي القومي ٢,٤ %

* عملية الإصلاح:

- التحول إلى قطاع الأعمال (تحويل عمليات عام ١٩٨٦

(YTM إلى STM)

- فصل البريد عن الاتصالات عام ١٩٨٧

* الخصخصة:

- تم بيع ٢٥% من STM للجمهور عام ١٩٩١

عاصرت ماليزيا نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة حتى أن معدل الدخل القومي تزايد خلال سنتين من ٧,٤٦ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩١ إلى ٨,٦٤ بليون دولار في عام ١٩٩٣ بنسبة قدرها ٣٩% خلال عامين. وكان تحقيق ذلك النمو يتطلب تنفيذ خطة اتصالات طموحة. ولهذا وضعت الحكومة الماليزية

خطة للنهوض بمعدل كثافة خطوط الاتصالات من ١٥ خط/١٠٠ شخص في عام ١٩٩٤ إلى ٢٠ خط/١٠٠ شخص في عام ٢٠٠٣. وبحلول عام ٢٠٢٠ تخطط الحكومة لرفع هذا المعدل إلى ٥٠ خط/١٠٠ شخص.

خطوات تنظيم الاتصالات في ماليزيا :

يعتبر قانون عام ١٩٨٥ لخدمات الاتصالات في ماليزيا بداية الأساس لتحويل سوق الاتصالات الماليزية إلى نظام قطاع الأعمال. يعطي هذا القانون حق نقل أصول تشغيل الاتصالات من جاباكوم تيليكوم ماليزيا (GTM) إلى سياربكات تيليكوم ماليزيا (STM) تحت سلطة وزارة المالية. هذا مع الإفادة بأن STM مملوكة كلياً للدولة ولكنها تخضع لقانون الشركات الخاصة.

بالإضافة إلى ذلك فإن قانون ١٩٥٠ للاتصالات يصلح لإضافة كيان منظم للصناعة. ويعطي إمكانية نقل أرض الدولة وأصولها إلى الشركات الخاصة.

وقد أدى تحويل قطاع الاتصالات إلى قطاع الأعمال إلى تطوير شامل في مجال الخدمة الاتصالية وجودتها. فبالنسبة إلى كثافة خطوط تليفونات المشتركين التي كانت أقل من ١٠% في السنوات بين عامي ١٩٨٤، ١٩٨٧. فإنها زادت إلى ١١% في عام ١٩٨٨، ١٢% في عام ١٩٨٩، ١٤% في عام ١٩٩٠.

ذلك بالإضافة إلى أنه في عام ١٩٨٧ كان مجموع شكاوى العملاء حوالي ١,٤ مليون شكوي في العام أي بمعدل ١,٢ شكوى عن كل خط. غير أنه في عام ١٩٩٠، أي بعد عامين من التحول إلى قطاع الأعمال، أصبح عدد الشكاوى أقل حيث وصل إلى ٠,٨ عن كل خط في السنة.

وفي عام ١٩٩٥ تمت خصخصة ٢٥% من شركة STM عن طريق البيع بمناقصة عامة. وهذا الإجراء يكسب الحكومة الماليزية عائداً مالياً كبيراً لأن رأس مال شركة STM قد تضاعف في السوق خمس مرات مقارنة بصافي قيمة الأصول المملوكة لها في عام ١٩٨٧.

وفي الوقت الحالي يوجد في ماليزيا خمس رخص اتصالات دولية، وأربع رخص للاتصالات المحلية والمباشرة، وثلاث رخص لتشغيل الشبكة المحلية، وثمانية رخص للاتصالات اللاسلكية. وبما يؤكد أن الانفتاح على السوق يعد جزءاً من خطة الحكومة للوصول بسرعة إلى النمو وزيادة السعة في الشبكات.

٣-٣-٢ المكسيك (٣٠)

ملخص عن موقف الاتصالات في المكسيك

* كثافة الخطوط التليفونية: ٢٥,٩ خط/١٠٠ شخص

* عائد الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي: ٢,١ %

* عملية التطوير:

عام ١٩٨٩

- التحول إلى قطاع الأعمال

عن طريق كونسرتيوم

- الخصخصة:

من مجموعة الاتحاد

Southern Bell Carso,

فرنسا تيليكوم عام

١٩٩١.

يناير ١٩٩٧

* المنافسة التامة:

حققت المكسيك تقدماً اقتصادياً ملحوظاً خلال العقد الأخير. وهذا التقدم الاقتصادي كان أداة لنمو وتطور له أثره الكبير في الاتصالات. كما أن هذه التطورات تزامنت مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع أمريكا الشمالية (NAFTA) North American Free Trade Agreement وأن الدولة التي تريد أن تستمر في التطور تحتاج إلى بناء لشبكة اتصالات متطورة بصورة واضحة. المكسيك لديها حالياً حوالي ٦,٧ مليون خط تليفون ، ونسبة كثافة الاتصالات حوالي ٩ خط/١٠٠ شخص.

خطوات تنظيم الاتصالات في المكسيك:

في السنوات الأخيرة قامت الحكومة المكسيكية بخطوات واسعة لتطوير شبكة الاتصالات وزيادة نوعية الخدمة. ففي عام ١٩٩١ ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قامت الدولة بخصخصة شركة الاتصالات المكسيكية وهي الشركة المحكّرة لقطاع الاتصالات في المكسيك. وحاليا فإن الاتصالات في المكسيك تنظم بواسطة جهاز خاص تابع لوزارة الاتصالات والنقل (SCT). وهذه الخطة المنظمة تتضمن وضع المواصفات، وإعطاء رخص التشغيل، وتحديد السعر، ووضع القواعد الداخلية، وإجازة الطرازات، وتحديد الترددات، والقيام بعمليات التنسيق.

وقد سن قانون تشريعي مؤخرا في المكسيك يشمل نصا يفصل جهاز التنظيم عن الحكومة مع إعطائه وضعاً شبه مستقل ذاتيا. وكان ذلك نتيجة التوتر بين دور وسياسة الدولة ككل ووظيفة جهاز التنظيم.

وفي سبتمبر ١٩٨٩ أعلنت الحكومة المكسيكية خططها لخصخصة TELMEX حيث باعت الدولة أغلب حصتها إلى مجموعة Group Carso وهي مجموعة مستثمرين من المكسيك (Southern Bell) وفرنسا تليكوم في ١٩٩١. وكانت أهداف تطوير الاتصالات تتمثل فيما يلي :

- تحافظ الدولة على سيادتها على القطاع.
- ضمان حقوق العمال.
- رفع نوعية الخدمة للمستوي الدولي.
- المحافظة على الرقابة على الشركة.
- التأكد من دعم نمو الشبكات وتقوية مجال البحوث والتطوير.

بعد عام ١٩٩١ قامت الحكومة المكسيكية بالبيع تدريجيا لأنصبتها في TELMEX من خلال إصدارات عامة. ولم تعد الحكومة الآن تمتلك أي نصيب في الشركة. ولقد وضعت الحكومة عددا من مواصفات دقيقة للخدمة تلتزم بها الشركة وإلا تعرضت للجزاء في حالة المخالفة. فشركة TELMEX مطالبة باستخدام حد أدنى من السنترات، وتوفير إمكانات الشبكات ومد الخدمة للمجتمعات. ذلك بالإضافة إلى تحديد عدد أعطال الخطوط، وعدد الخطوط التي يتم إصلاحها في يوم

واحد، والخطوط التي يتم إصلاحها في ثلاثة أيام وهكذا. ولقد تجلوزت TELMEX معايير الأداء هذه في كل عام منذ الخصخصة.

ولقد زادت TELMEX مجموع عدد الخطوط التي في الخدمة من ٣, ٥ مليون في سنة ١٩٩٠ إلى ٧,٦ مليون في نهاية عام ١٩٩٣. بالإضافة إلى زيادة الخدمة في عدد من القرى من ٧٦٠٠ في عام ١٩٩٠ لأكثر من ١٥٠٠٠ في نهاية عام ١٩٩٣.

كما قامت الشركة بمجهودات كبيرة لترقي شبكة الاتصالات ونوعية الخدمة منذ الخصخصة. ذلك أن حوالي ٦٨% من الخطوط في المكسيك أصبحت رقمية بالمقارنة مع نهاية ١٩٩٠ حيث كانت ٢٩% منها فقط رقمية. وفي عام ١٩٩٣ كان هناك أكثر من مليون خط تماثلي استبدل بخطوط رقمية. وفي نهاية عام ١٩٩٥ كانت مشروعات الشركة تتطلع إلى جعل شبكة مدينة المكسيك ١٠٠% رقمية.

في عام ١٩٩٧ أنهت الحكومة المكسيكية احتكار TELMEX للخدمات الاتصالية الدولية وتم استخدام المنافسة في السوق. وفي يناير ١٩٩٧ قام المتنافسون بنشر السنترالات في ٦٠ مدينة. وفي يناير ١٩٩٨ انتشرت في ٤٠ مدينة إضافية، وإلى ذلك و ٥٠ مدينة أخرى في يناير ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٠ هناك أكثر من ٥٠ مدينة سوف تفتح للمنافسة. وبحلول ١ يناير ٢٠٠١ سوف تنتشر السنترالات في جميع المدن المتبقية.

ولقد تقدم عديد من الشركات بطلب تراخيص جديدة حيث حصل الكنيسورتيوم MCI-Banacci على إحدى هذه التراخيص على سبيل المثال.

٣-٣-٣ المغرب

ملخص عن موقف الاتصالات في المغرب (٢١)

- * كثافة الاتصالات (١٩٩٥) : ٤ خط/١٠٠ شخص
- * الهدف المرجو لكثافة الاتصالات (٢٠٠٠) : ٧,٧٢ خط/١٠٠ شخص
- * عائد الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ٢ %
- * التطوير: خطة عند بداية التطوير
- الخصخصة : (تم وضع خطة لذلك)

يعد المكتب القومي للبريد والاتصالات (ONPT) بمثابة جهاز الدولة لتشغيل الاتصالات وله نظامه الخاص. وفي عام ١٩٩٥ فإن الدولة لديها ٤ خط/١٠٠ شخص.

كما أن المكتب القومي للبريد والاتصالات وقع مؤخرا عدة عقود مع AT&T، ومع تليفونات أسبانيا (S.A) و(GTE) حيث تمت الاستعانة بالشبكة الفضائية للأجهزة والخدمات للنهوض ببنية الاتصالات. وكان هدف الدولة هو مضاعفة القدرة الحالية للشبكات على أساس بنية رقمية مدعمة بنطاق واسع وقاعدة لتكنولوجيا الأقمار الصناعية. وهذه التكنولوجيا الجديدة تزود المغرب بسرعة نقل المعلومات، وبخدمات الطلب عن بعد وإمكانات التعلم عن بعد، والمؤتمرات عن بعد.

خطوات تنظيم الاتصالات في المغرب :

أعلنت الحكومة المغربية مؤخرا عن عزمها على خصخصة المكتب القومي للبريد والاتصالات (ONPT). فالحكومة المغربية عبر قانون تمهيدى، طلبت تحويل ONPT إلى شركة خاصة استعدادا لبيعها عن طريق استثمار مقداره ٢ بليون دولار. وكانت خصخصة ONPT تمثل واحدة من أكبر عمليات البيع للأصول الموجودة بواسطة حكومة عربية.

وتؤمن الحكومة المغربية أن الخصخصة سوف تفتح سوق الاتصالات لرؤوس الأموال الخاصة التي تعتبر ضرورية لاستمرار التوسع والتطور.

وتسعى الحكومة للحصول على مشاركة مستثمر أجنبي رئيسي يستثمر من ٢٠-٢٥% في ONPT. بالإضافة إلى دخول التكنولوجيا والخبرة المرجوة.

وتم الاتفاق على تحرير كل الخدمات التي لم تكن جزءا من الشبكة الثابتة. ذلك لأن الشبكة الثابتة سوف تبقى لمدة سبع سنوات على الأكثر في حوز الحكومة، وقد قامت الحكومة المغربية بوضع خطط لخلق جهاز تنظيم مستقل لمراقبة عمليات الشركة ONPT.

٣-٣-٤ الفلبين :

ملخص عن موقف الاتصالات في الفلبين^(٣٢)

- * الكثافة التليفونية (١٩٩٤): ١,٦٨ خط/١٠٠ شخص
- * الهدف المخطط للكثافة التليفونية عام ٢٠٠٠ : ٨,٠٥ خط/١٠٠ شخص
- * العائد من الاتصالات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: ٢ %
- * عملية الإصلاح :
- الخصخصة
- فصل البريد عن الاتصالات
- التنافسية
- دائما قطاع خاص
- دائما منفصلين
- انتهى الاحتكار عام ١٩٩٣

وعلى عكس معظم الدول الآسيوية، فإن الفلبين لها قطاع اتصالات يعتمد على القطاع الخاص. ذلك لأن شركة الاتصالات الفلبينية (PLDT) هي المشغل الرئيسي وتقوم بحوالي ٩٠% من الخدمات الاتصالية في الفلبين. وينمو قطاع الاتصالات ببطء شديد نتج عنه كثافة تليفونية مقدارها ١,٢ خط لكل ١٠٠ شخص عام ١٩٩٥.

خطوات تنظيم واصلاح الاتصالات في الفلبين:

- تعتبر هيئة الاتصالات والنقل (DOTC) المشروع والمخطط الرئيسي لقطاع الاتصالات في الفلبين. فهي المسؤولة عن تطوير وتنمية الخدمات في هذا القطاع.
- تعتبر الهيئة التشريعية الفلبينية (NTC) الجهة المسؤولة عن إصدار التراخيص وتحديد التسعير وتخصيص الترددات.
- يقوم مكتب الاتصالات (TELOF) بخدمات الاتصالات في الأماكن التي لا يقوم القطاع الخاص بخدمتها.
- يقوم مكتب المحليات للتليفونات (MTPO) بعمل الخطة للمحليات التي ليس بها خدمة تليفونية.

ومن منطلق اقتناع الحكومة الفلبينية بأهمية الاتصالات قامت الحكومة بتحرير صناعة الاتصالات. ففي عام ١٩٩٣ أصدر الرئيس فيدل راموس مرسوما يدعم المنافسة وينظم الترابط بين الشبكات وينهي احتكار شركات الاتصالات الفلبينية (PLDT).

وفي العام ١٩٩٤ أدخلت الحكومة الفلبينية خطة قومية تسمى Philippines 2000 لتطوير الاقتصاد ودعم استقرار السياسة الفلبينية. وفي هذا الاطار قامت الحكومة بإصدار الخطة القومية للمعلومات (NITP 2000). وتهدف هذه الخطة إلى عمل شبكة اتصالات رئيسية لنقل البيانات من مركز الحكومة الرئيسي إلى المحافظات وإلى الأماكن التابعة.

ونتيجة لسياسة المنافسة قامت شركة LPDT بتوسيع أنشطة خدماتها في مجال الاتصالات وقامت الشركة ببرنامج لتركيب ٥, ١ مليون خط حتى عام ١٩٩٨ مع تطوير الشبكة التليفونية لنقل البيانات والصور والمخطوطات.

٣-٤ الدروس المستفادة:

مما سبق يتضح أن هناك مجموعة من الدروس المستفادة من عمليات تطوير قطاع الاتصالات والمعلومات في الدول المختلفة خلال العقدین السابقین أهمها :

- إن فصل عمليات التنظيم عن التشغيل أثبتت فعاليتها وجدواها حتي في الحالات التي تعتمز فيها الدولة الانفراد بعمليات التشغيل (Monopoly Operator). حيث أن هذا لا يوفر الفرصة لكي تقوم الدولة بوضع السياسات بينما يقوم المشغل بتنفيذها من خلال التنظيم حيث يركز على العمليات الاقتصادية وتحسين أداء الخدمات بها.

- إن إنشاء جهاز تنظيم الاتصالات للمرة الأولى عملية معقدة وتحتاج إلى وقت وخبرة للوصول إلى النتائج المرجوة منه. ذلك لأن رأس المال الخاص اللازم لدعم الاتصالات والمعلومات لا يتأتى بين يوم وليلة ولكن يحتاج إلى مسار واضح في خطة الدولة. وإذا أرادت مصر دعم الاستثمار الأجنبي في مجال

الاتصالات والمعلومات فسوف تعم الفائدة من وجود جهاز قومي لتنظيم الاتصالات والمعلومات في الأعوام القادمة بمشيئة الله.

• إن أي قرار خاص بالتشكيل اللازم لجهاز تنظيم الاتصالات يحتاج إلى دراسة جدوى دقيقة لدراسة العائد من نوع التشكيل المقترح (Trade Off). فإذا أنشئ الجهاز على أساس هيئة اقتصادية مستقلة كانت له فائدة أكبر لجذب إستثمارات القطاع الخاص. وإذا أنشئ جهاز تنظيم في إطار وزارة الاتصالات والمعلومات فإن ذلك يعني تعاوننا وثيقاً بين سياسة الحكومة وأداء الجهاز ولكن على حساب المطلوبة الاستقلالية أداء أنشطة الجهاز.

• بالإضافة إلى الخطوط العريضة في تشكيل جهاز تنظيم الاتصالات فإن نجاح أو فشل هذا الجهاز يعتمد بالدرجة الأولى على وجود المصادر اللازمة له لجذب العمالة الماهرة والاحتفاظ بها.

وعلى وجه العموم فإن الخطوات التنفيذية التي بدأتها الحكومة المصرية في مجال الاتصالات والمعلومات، والخطوات الأخرى تحت التنفيذ من المأمول أن تؤدي إلى نمو إنتاجية قطاع الاتصالات والمعلومات، وإلى مساهمة هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما حدث في عدد كثير من الدول.